http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2076) السنة الثامنة - الأثنين (21) آذار 2011

النجيفي في الكويت ويعلن "تجاوز الظروف الصعبة"

الخرافي: أمامنا فرصة ذهبية لتسوية الملفات مع العراق

متابعة/ المدى

أشاد رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي بزيارة وفد مجلس النواب العراقي، مشيراً إلى انها "ستتيح الفرصة لمعرفة بعضنا البعض لحل جميع المواضيع العالقة".

ووصل الكويت ظهر أمس الاول رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي والوفد المرافق له، في زيارة رسمية تستغرق أربعة أيام.

وكان في استقبال الوفد الضيف رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري، وسفير الكويت لدى الجمهورية العراقية اللواء علي المؤمن وسفير العراق لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم وكبار المسؤولين في الأمانة العامة في مجلس الأمة.

وأعرب الخرافي في تصريح صحفي خلال استقباله للوفد الضيف عن ترحيبه وأعضاء مجلس الأمة برئيس مجلس النواب والوفد المرافق له مؤكدا "حرص الكويت على كل ما يدعم العلاقات الأخوية مع العراق نظرا لما يربط البلدين الشقيقين من روابط تاريخية"، منوها إلى ان "البلدين استطاعا تجاوز الظروف الصعبة التي مرت بهذه العلاقة بفضل حكمة صاحب السمو أمير البلاد والرئيس العراقي"، مشددا على أهمية "أن تكون العلاقة بين البلدين متميزة بما فيها مصلحة الشعبين الشقيقين".

وبين الخرافي ان "زيارة وفد مجلس النواب العراقي بهذا المستوى الرفيع ستتيح الفرصة لمعرفة بعضنا البعض لحل جميع المواضيع العالقة"، مشيدا بالديمقراطية المتميزة في العراق والتوجه العراقي نحو دعم النشاط العربي الذي يمكن من خلاله "توحيد الصوت العربي في المحافل الدولية".

من جانبه، أكد النجيفي ان زيارة وفد مجلس النواب العراقي بهذا المستوى الرفيع "يعكس عمق العلاقة والاحترام الكبير الذي يكنه العراق للكويت الجارة والشقيقة معربا عن تمنياته لها بالأمن والاستقرار".

وبين النجيفي ان هذه الزيارة «تمثل بداية عصر جديد من العلاقات المتنامية والمتطورة لتأسيس شراكة مستدامة وقوية بين الشعبين الشقيقين قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وتتناسب مع تاريخ العلاقات الأخوية وروابط الدم التي تجمع بينهما"

وقد اكد النجيفي ان زيارته الى الكويت تمثل بداية عهد جديد من العلاقات المتنامية والمتطورة بين البلدين والشعبين الشقيقين وسبيلا لتأسيس شراكة مستديمة وقوية بينهما.

وقال النجيفي في تصريح للصحفيين اثر وصوله على راس وفد الى الكويت في زيارة رسمية تستغرق اربعة ايام: ان زيارة وفدنا الكبير والرفيع المستوى والمتنوع من كل الالوان العراقية والكتل السياسية جاءت هذا اليوم لتؤكد على عمق العلاقة وكبير الاحترام والمحبة للشعب الكويتي الشقيق والجار ولدولة الكويت التي نتمنى لها كل الاستقرار والسلام".

واضاف: " ان هذا اليوم هو بداية عهد جديد من العلاقات المتنامية والمتطورة في سبيل تأسيس شراكة مستديمة وقوية بين الشعبين وبين الحكومتين وهو ما يؤكد على صلات التاريخ والجيرة والعلاقات التاريخية الموغلة في القدم وصلات الرحم التي تربط بين الشعبين الشقيقين والجارين..لذا نحن نؤكد هذه المعاني ونتمنى للكويت كل الخير والسعادة".

ونقلت وكالة الانباء الكويتية عن رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي ترحيبه بزيارة الوفد الضيف معربا عن سعادته واكد "ان هذه الزيارة التي كنا ننتظرها منذ فترة ونقول لرئيس مجلس النواب اسامة النجيفي اهلا وسهلا بك وبالوفد المرافق". واكد الخرافي حرصه الشديد على "مثل هذه الزيارة" لما يربط العراق والكويت من علاقات تاريخية .

واشار الخرافي الى انه وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي "مررنا فيها" الا انه بحكمة القيادتين مجلسا وحكومة وشعبا استطعنا ان نتوصل الى تكوين لجنة وزارية من وزيري خارجية الجانبين لمعالجة كل ما يتعلق من مواضيع مطروحة بين البلدين الشقيقين". وقال: "نبارك هذه اللجنة وندعمها ونحرص على ان تكون العلاقة متميزة بين الكويت والعراق لما فيه صالح الشعبين" مشيرا الى ان مثل هذه الزيارة وبهذا الوفد المتميز ستتاح الفرصة لمعرفة بعضنا البعض اكثر".

واشار الى ان الجانب الكوتيي سعيد بوجود هذه الديمقراطية المتطورة في العراق ونأمل ان شاء الله من خلال الحوار والاهداف المشتركة ان نتوصل دائما الى النتائج التي تخدم شعبينا".

وتابع: "وايضا نحن سعداء في البدء في العراق بدعم التوجه والنشاط العربي الذي نأمل من خلاله ان نوحد الصوت العربي في المحافل الدولية".

وكان رئيس مجلس النواب اسامة عبد العزيز النجيفي وصل بعد ظهر السبت الى دولة الكويت على رأس وفد نيابي رفيع المستوى في زيارة رسمية تستغرق ٤ ايام.

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري صرح في وقت سابق بإن العراق سيسدد نحو ٢١ مليار دولار المبلغ المتبقي من التعويضات المترتبة عليه للكويت، مشيرا الى ارتفاع التمثيل الدبلوماسي العراقي لدى دول العالم.

واوضح زيباري ان العراق "سيسدد نحو ٢١ مليار دولار المبلغ المتبقي من التعويضات المترتبة عليه للكويت، وان تحركاته الدبلوماسية تسعى لتنفيذ جميع الالتزامات الاممية".

واضاف ان "اهم ملف تسعى اليه الدبلوماسية العراقية هو انهاء جميع الالتزامات تجاه القرارات الاممية ورفع ما تبقى من قرارات الفصل السابع وانهاء الملف العراقي الكويتي بالكامل وتسديد ما تبقى من مبالغ التعويضات المترتبة عليه"، معربا عن اعتقاده بأن "حل تلك المشكلات يكمن في الالتزام بالقرار رقم ٨٣٣ الصادر عن مجلس الامن الذي سوف يفتح كل الابواب امام العراق".

وزاد ان "الزيارات التي تبادلها المسؤولون في العراق والكويت خلال المدة الماضية حلحلت الكثير من التعقيدات التي كانت تعيق انهاء ملف العقوبات بالكامل، وما تبقى فقط هو ثلاثة عناوين من هذا الملف، أولها مسألة الحدود البرية والبحرية، والثانية قضية المفقودين والاسرى والارشيف الوطني، والاخيرة دفع ما تبقى من مبلغ التعويضات، بعد ان دفع العراق ١٩ مليارا خلال المدة الماضية من خلال اقتطاع ما نسبته ٥ بالمئة من وارداته السنوية".

ويضم ملف العلاقات العراقية الكويتية الكثير من الملفات العالقة ابرزها التعويضات التي يدفعها العراق جراء غزوه الكويت عام ١٩٩٠، وموقف الكويت من خروج العراق من الفصل السابع للامم المتحدة، فضلا عن ترسيم الحدود بين البلدين ورفات الكويتيين المفقودين.

وكان نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن ذكر خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي في ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠، أن المجلس قرر إلغاء العقوبات التي صدرت بحق العراق عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠، فيما قال وزير الخارجية هوشيار زيباري خلال الجلسة، إن أمام العراق "شوطا" لحل القضايا العالقة مع الكويت.

وشدد وزير الخارجية "على اهمية الالتزام بالموعد الجديد لانعقاد القمة العربية في بغداد، الذي حدده وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الاخير في القاهرة في الحادي عشر من ايلول المقبل".

وتابع زيباري ان العراق "حريص على تطوير علاقاته مع الدول العربية والعالمية وانهاء حالة العزلة الدولية ورفع العقوبات التي فرضت جراء السياسات الخاطئة للنظام المباد كأولويات عمل مهمة، فضلا عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينه وبين بقية الدول".

وأشار زيباري الى "ارتفاع التمثيل الدبلوماسي العراقي في دول الخارج، اضافة الى التمثيل الدولي في البلاد، مبينا ان هناك ٨٩ بعثة للخارجية العراقية، منها ١٣ قنصلية عامة، و٧٦ سفارة موزعة بين جميع القارات، فضلا عن وجود ٩٦ بعثة دولية عاملة داخل البلاد".

خلال شهرين

القضاء الأعلى: إطلاق سراح ١٢٨٧٧ معتقلاً من سجون العراق

متابعة/ المدى

أعلن مجلس القضاء الأعلى إطلاق سراح ١٢٨٧٧ معتقلا من كافة السجون في العراق خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين، فيما أكد أن الأيام المقبلة ستشهد إطلاق سراح عدد آخر من المعتقلين.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار لـ"السومرية نيوز"، إن "المجلس أعلن، امس، أعداد من أخلي سبيلهم من كافة السجون العراقية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي ٢٠١١"، مبينا أن "أعداد المفرج عنه من الموقوفين بلغ ١٢٨٧٧ ما بين مفرج عنه ومخلى سبيله".

وأوضح البيرقدار أن "المفرج عنه هو متهم أفرج عنه لعدم كفاية الأدلة والمخلى سبيله هو البريء وليس عليه شك"، مؤكدا أن "العمل مستمر لإطلاق سراح أعداد أخرى من المعتقلين".

وأشار البيرقدار إلى أن "رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود وجه بأن يكون العمل حتى خارج أوقات الدوام الرسمي لحسم اكبر عدد ممكن من القضايا"، لافتا إلى أن "التوجيه ليس فقط لقضاة محاكم الجنايات والجنح والتحقيق وإنما حتى لضباط الشرطة والطب العدلي والتحريات وجميع الجهات الساندة لغرض إنجاز أكبر عدد من قضايا المحكومين والموقوفين".

وأكد المتحدث باسم مجلس القضاء أن "جميع تلك الجهات ستعمل على إحالة من تتوفر الأدلة ضده إلى المحاكمة فيما ستعمل على الإفراج عمن لم تتوفر الأدلة ضده مع توفير الضمانات القانونية للمتهم في دور التحقيق والمحاكمة"، مشيرا إلى أن "الأيام المقبلة ستشهد إطلاق سراح عدد آخر من المعتقلين".

وكانت منظمة العفو الدولية أعلنت في تقرير صدر، في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبيناً أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ أيلول الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

يذكر أن دائرة الإصلاح التابعة لوزارة العدل تملك ٣٢ سجناً في مختلف محافظات البلاد وفي إقليم كردستان، من بينها ثلاثة سجون مخصصة للنساء في بغداد وذي قار والمثنى.

بدءاً من الجلسة المفتوحة.. وانتهاءً بغياب النظام الداخلي

تحالف منظمات بغداد: البرلمان يواصل خرق الدستور

متابعة/ المدى

أكدت منظمات تحالف بغداد أن مجلس النواب العراقي ما زال مستمرا بممارسة الخروقات من خلال مخالفته للدستور خلال عقد الجلسات رغم مرور عام على اجراء الانتخابات في البلاد، فيما لفتت الى ان نسبة انجاز مشاريع القوانين دون مستوى الطموح والاداء.

وقالت عضو منظمات تحالف بغداد عامرة البلداوي لوكالة كردستان للانباء إن "تحالف منظمات بغداد راقب عن كثب عمل مجلس النواب طوال فصله التشريعي الحالي وتبين ان نسبة المخالفات كبيرة مقارنة بانجاز مشاريع القوانين، مضيفة أن المجلس "خالف المادة (٥٤و٥٥) من الدستور بعقد الجلسة الأولى دون تحقيق انتخاب رئيس ونائبي المجلس ثم إيقاف الجلسة وتركها مفتوحة دون وجود نص قانوني او دستوري بذلك".

وتنص المادة (٥٤) من الدستور العراقي الدائم على ان رئيس الجمهورية يدعو مجلس النواب للانعقاد بمرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، وتعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المذكورة آنفاً.

فيما تنص المادة (٥٥) على ان مجلس النواب ينتخب في اول جلسة له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً بالاغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس بالانتخاب السري المباشر.

وذكرت البلداوي "كما خالف المادة السابعة من الدستور التي بالاستناد عليها تم سحب ترشيح أعضاء من الكتلة العراقية واعتبارهم مشمولين بأحكام قانون المساءلة والعدالة،لكن بعد انعقاد جلسات المجلس أعلن في الجلسة الثانية (جلسة انتخاب رئاسة المجلس) عن ورقة الاتفاق السياسي التي بموجبها قدمت ضمانات برفع الاجتثاث عن هؤلاء الأعضاء تمهيدا لمنحهم مناصب سيادية خلافا للقانون، حيث صوت المجلس دون ان يقدم المقدمات القانونية الموجبة لذلك".

وتابعت "تم مخالفة المادة الـ(٥١) من الدستور بوضع نظام داخلي للمجلس لتنظيم سير عمله لم يصوت عليه إلى الان، فضلا عن عقد المجلس ٣٨ جلسة لم يتضح فيها ثبات أيام الأسبوع التشريعية كما هو الحال في النظام الداخلي للدورة الأولى".

واشارت البلداوي وهي عضو في مجلس النواب السابق الى ان "استمرار كثرة تغيب اعضاء مجلس النواب الحالي وعدم وجود ضوابط، رغم التأكيد على ان أهم الإخفاقات التي رافقت المجلس السابق، فضلاً عن مظاهر كثيرة تكتنف جلسة المجلس وحضور الأعضاء مثل ازدياد أعداد من يغادر الجلسة أثناء انعقادها مما يسبب الإخلال بالنصاب وصعوبة اتخاذ القرارات".

وعن القوانين المصادق عليها والقوانين التي قرئت قراءة أولى وثانية لغاية آخر جلسة في شهر شباط الماضي ذكرت عامرة البلداوي التي تترأس مؤسسة ام اليتيم الثقافية ضمن تحالف منظمات بغداد أن "مجلس النواب بعد سنة من الانتخابات لم ينجز الا قانونين الاول قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١ والثاني يرفضه الشارع رفضا قاطعا ويعد واحداً من اسباب تحريك الاعتراضات والمطالبات المتمثل بقانون نواب رئيس الجمهورية".

اما القوانين التي في طور التشريع اوضحت البلداوي أن "عددها ستة قوانين قرأت قراءة اولى فقط ولم يوفق المجلس لحد الان لمناقشة اي من القوانين والتي لا تمس حاجات المواطنين ولا تلبي أولوياتهم، كمشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا، ومشروع قانون مجلس القضاء الأعلى، ومشروع قانون الغاء قانون تصديق عقد وتطوير وإنتاج حقل الاحدب النفطي، اضافة الى مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على تعديل اتفاقية خط أنابيب النفط الخام الموقعة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٧ بين حكومة جمهورية العراق وجمهورية تركيا، ومشروع قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧".

وحول الاستضافات التي لم يتخذ فيها المجلس اجراءات لانها كانت لغرض الاستسفار نفذها المجلس للمسؤولين اعتبرت عضوة مجلس النواب السابق انها كانت استفسارات من وزراء الخارجية والمالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس مفوضية الانتخابات ورئيس هيئة الاتصالات والاعلام، مبينة ان اعضاء المجلس استفسروا عن أبواب الموازنة وما أخذت به وزارة المالية استجابة لحاجات المحافظات والمواطنين عن توضيح رؤساء الهيات المستقلة لأرائهم حول قرار المحكمة الاتحادية العليا فقط".

ولفتت البلداوي الى ان "تحالف منظمات بغداد يؤكد ضعف الانجاز لمجلس النواب بعد سنة من انتخابه، موضحة انه سيقدم تقريرا شهريا بخطوات الانجاز بأتجاه تحقيق تلك اولويات الستة اشهر المقبلة،على ان تحالف منظمات بغداد يعتقد ان مجلس النواب هو الضمانة لتحسين اداء الجهات التنفيذية بتعزيز الرقابة والإسراع بمسك زمام المبادرة لأصلاح الأوضاع وتحقيق مطالب الشعب المشروعة.

وبينما تنشغل الحكومة العراقية الجديدة، منذ أيام في عرض خطط عملها المستقبلي امام طاولة المجلس التشريعي، أكد سلمان الموسوي النائب في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي أن «المهلة الزمنية التي حددها رئيس السلطة التنفيذية للارتقاء بعمل الوزارات تشمل نوابه الثلاثة أيضا».

وقال الموسوي، المقرب من المالكي والذي كلف في وقت سابق استلام مطالب المتظاهرين في ساحة التحرير في بغداد في تظاهرة «جمعة الكرامة»، إن «المهلة الزمنية التي حددها رئيس المالكي تشمل فضلاً عن الوزراء والهيئات المستقلة نوابه الثلاثة»، مؤكدا ان المالكي «سيطالب بعد انتهاء المهلة الزمنية بتغيير كل وزير أو مسؤول يثبت عدم كفاءته في ادارة المؤسسة التي يعمل بها».

وعلى ما يبدو، فان تصريحات الموسوي تأتي في اطار الرد المباشر على تصريحات ادلى بها أخيرا نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك طالب فيها رئيس الحكومة بالاستقالة اذا ثبت أنه غير قادر على إدارة الحكومة خلال المائة يوم التي حددها لتلبية مطالب المتظاهرين. المالكي الذي لديه ثلاثة نواب يتابعون ملفات الاقتصاد، والطاقة، والخدمات، كان أمهل أعضاء حكومته في ٢٧ الشهر الماضي، فترة ١٠٠ يوم للعمل على تلبية مطالب المتظاهرين ووضع خطط لتحسين مستوى الخدمات وتوفير فرص عمل ومكافحة الفساد، مهددا باقالة الوزير الذي لا يستجيب لهذه الدعوات.

وفي تصريحات فهم منها بانها تراجع عن تهديداته السابقة لاعضاء حكومته بالاقالة، قال المالكي إن «مهلة «المئة يوم ليست لإنجاز جميع الأعمال لأنها فترة قصيرة، وإنما نريد أن نقيّم عمل الوزير أو المسؤول لمعرفة ان كان قادرا على وضع وزارته على الطريق الصحيح، وهل لديه رؤية وخطة معينة للنهوض بعمل الوزارة».